

مريم الصغير
قسم التاريخ
كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
جامعة الجزائر

القضية الجزائرية في المنظور الأمريكي الرسمي

القضية الجزائرية في المنظور الأمريكي الرسمي

استطاعت الولايات المتحدة الأمريكية بعد الحرب العالمية الثانية من فرض هيمنتها السياسية والاقتصادية على العديد من دول العالم، آخذة في الحسبان الصراع القوي الذي طفا على الساحة الدولية بينها وبين الاتحاد السوفييتي، من أجل السيطرة على شعوب العالم، ووضع حكومات موالية لها طبقا لمذهبيهما، وهما المذهب الشيوعي الاشتراكي والمذهب الرأسمالي.

لقد كان الصراع على أشده بين القوتين العظميين في جلب أكبر عدد ممكن من دول العالم إلى أحد المعسكرين، في إطار الحرب الباردة، وقد كانت القضية الجزائرية من بين أبرز القضايا العالمية الشائكة آنذاك خلال الخمسينيات، لكونها احتلت مكانة مميزة بالنسبة للكتلتين، فكيف كانت القضية الجزائرية في المنظور الأمريكي أثناء وجودها تحت الاستعمار الفرنسي؟.

لقد تجلّى هذا الطرح الأمريكي العام الرسمي في منظورين اثنين هما المنظور السياسي والمنظور العسكري للإدارة الأمريكية من القضية الجزائرية.

1- المنظور السياسي:

كانت فرنسا خلال مرحلة الثورة التحريرية تحتل مركزا أساسيا بالنسبة للحلف الأطلسي في خارطة النظام الدولي آنذاك، وبالتالي فإنها كانت بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية أكثر من صمام أمن في وجه الدول الاشتراكية والشيوعية في أوروبا، خاصة وأن الولايات المتحدة الأمريكية كانت قد بنت مصالحها الاقتصادية خارج أراضيها في أوروبا بالدرجة الأولى، وهذا ما دفع بالسياسة الفرنسيين إلى اعتبار انتماء فرنسا إلى النظام الغربي المسير من طرف الولايات المتحدة الأمريكية ضمان لأمنها وسلامة مصالحها في مستعمراتها⁽¹⁾.

وعليه فإن فرنسا في الحلف الأطلسي ما هي إلا قطب من أقطابه الخاضع للهيمنة الأمريكية، لكن رصيدها التاريخي لكونها إحدى الدول الاستعمارية الكبرى التي شهدتها العالم خلال القرون السابقة، أبقى على بعض من هيبتها القديمة بين دول الحلف الأطلسي المتمثل في أوروبا الغربية⁽²⁾.

(1) ELSSEN HANS HARTMUT: *La guerre d'Algérie 1954-1962, La transition d'une France à une autre, le passage de la IVe à la Ve république*, éditions publisud, Paris 1999, P.109.

(2) Charles Andrès Julien : *Une pensée coloniale*, éditions Sindbad, Paris 1979, P.116-117.

كما أن شركاء فرنسا في الحلف الأطلسي مرتبطون بطريقة أو بأخرى بالقضية الجزائرية، لأن فرنسا اعتبرتها شأنا داخليا، وأن الجزائر جزء لا يتجزأ من أراضيها ما وراء البحار، كما أن القضية الجزائرية ظهرت في ظروف احتد فيها الصراع بين الكتلتين الشرقية والغربية، وهذا قد ينعكس سلبا على مصالح شركاء فرنسا في المستعمرات الأخرى إذا ما أخذت القضية الجزائرية منعطفا آخر.⁽¹⁾

ومن جهة أخرى وجد هؤلاء الشركاء أنفسهم أمام الأمر الواقع تجاه فرنسا من حيث ارتباطهم بها في إطار التعاون العسكري والاقتصادي مثلما هو الشأن بالنسبة للحلف الأطلسي والمجموعة الأوروبية، وهو الوضع الذي يفرض على هؤلاء دعم فرنسا في حل القضية الجزائرية بكل الوسائل، وبالتالي فإن نظام التعاون الغربي استطاع خلق قاعدة لدعم فرنسا بطريقة غير معلنة وغير مباشرة عسكريا وحتى سياسيا.⁽²⁾

إن ضعف فرنسا وحتى بريطانيا بعد الحرب العالمية الثانية استغلته الولايات المتحدة لتقوم مقامهما في العديد من مستعمراتهما القديمة، ومحاولة الحفاظ على العلاقة التي كانت قائمة مع شعوب هذه المستعمرات، وهذا ما فعلته مع محمد الخامس سلطان المغرب الذي استقبل الرئيس الأمريكي روزفلت بالمغرب الأقصى عام 1942، وكذلك مع فرحات عباس الذي كان خلال مرحلة الثلاثينات والأربعينات من المطالبين بالإدماج مع فرنسا، حيث تقابل مع السيد مورفي السفير الأمريكي فوق العادة بالجزائر وكان ذلك ما بين 1942 و1943⁽³⁾

لقد توسعت اهتمامات الأمريكيين الخاصة بمصالحهم الاقتصادية بالدرجة الأولى، لذلك كانوا ينظرون إلى الجزائر كجزء من العالم العربي الغني بالبترو، وعليه فإن سياسة الولايات المتحدة في المغرب العربي لا تخرج عن هذا النطاق، فهي محددة بهدف معين هو ضمان مصالحها البترولية في العالم العربي عن طريق خلق نظم سياسية تابعة لها، والتي ستكون دركيا أمريكيا في المنطقة العربية⁽⁴⁾. ومن هذا المنطلق فإن المغرب والمشرق العربيين كانت منطقة تمثل قاعدة مهمة من أجل أمن أوروبا الغربية ومصالحها، وجهة متقدمة في وجه التوسع العسكري السوفيتي. هذه الأهمية كانت منطقة المغرب العربي تمثل جزءا منها دفعت الولايات المتحدة الأمريكية إلى الالتفات إليها والاهتمام بها أكثر من

(1) HARTMUT, Op cit, P.109.

(2) جريدة المجاهد، العدد 14 بتاريخ 15 ديسمبر 1957، ص: 3.

(3) ROGER LE TOURNEAU: **Evolution politique de l'Afrique du Nord Musulmane 1920-1961**. Librairie Colin, Paris, 1962. P.339.

(4) HARTMUT: Opcit P.109

المستعمرات الفرنسية الأخرى، بحيث كانت الجزائر هي الأساس في هذا الاهتمام على غرار البلدان المغربية والإفريقية الأخرى، لما كانت تزخر به من موارد طبيعية إلى جانب موقعها الجغرافي المميز في القارة الإفريقية وتواجدها على سواحل البحر الأبيض المتوسط.⁽¹⁾

وبناء على هذه المعطيات يتجلى موقف الولايات المتحدة الأمريكية من القضية الجزائرية الذي برز في العوامل التالية:

1- إن العلاقات مع دول العالم خاصة دول العالم الثالث منعت الولايات المتحدة من الضغط مباشرة على محاولات فرنسا في الاحتفاظ بالنظام الاستعماري، وعليه فإن الولايات المتحدة الأمريكية كانت مستعدة لمباركة أي حل تعرضه فرنسا حول القضية الجزائرية شريطة أن يكون هذا الحل مقبولا من طرف الجزائريين.

2- إن ظهور أنظمة في المغرب العربي ذات نهج رأسمالي، وموالية للغرب لا يمكن للسياسة الفرنسية زعزعة استقرارها في الشمال الإفريقي.

3- تبقى الولايات المتحدة الأمريكية المتحدث باسم حركات التحرر ضد الاستعمار حسب رؤيتها إلى أجل غير مسمى وتسعى جاهدة لنجاحها شريطة أن يحافظ هذا النجاح على سلامة وأمن المصالح الأمريكية.

4- نظرا لأهمية القضية الجزائرية في تأثيرها على النظام السياسي الفرنسي، فإن الولايات المتحدة الأمريكية ترى من الضروري إشراك الأقلية الرأسمالية من الفرنسيين في حكومة الأغلبية. ومنع الجبهة الشعبية من الوصول إلى السلطة في فرنسا، لحماية جيران الجزائر لكونهم ينتهجون النظام الرأسمالي، وكذلك الحفاظ على التوجهات الجديدة ضدّ الاتحاد السوفيتي في الحكومات الوطنية الجديدة⁽²⁾

لقد بقيت الولايات المتحدة الأمريكية إلى غاية عام 1957، متحفظة من خلال تصريحات قادتها حول القضية الجزائرية، حتى لا تثير حفيظة أي طرف من أطراف النزاع، ففي عام 1955 رفضت كتابة الدولة السماح للفنصل الأمريكي بالجزائر من إدانة هجمات 20 أوت 1955 التي قادها الشهيد زيغود يوسف وهي الهجمات التي أوقعت العديد من القتلى في صفوف جيش العدو وفي صفوف المستوطنين في الشمال القسنطيني بالمنطقة الثانية.⁽³⁾

(1) حول اهتمامات الأمريكيين بثروات الوطن العربي مشرقا ومغربا أنظر بالتفصيل، جريدة المجاهد العدد 17 بتاريخ 1 فبراير 1958، ص: 4.

(2) HARTMUT, Op.cit. P.110.

(3) HARTMUT: Op.cit. P.110

وبعد الضغوطات الفرنسية المتكررة وإلحاح حكومة باريس المتواصل واستنكارها للموقف الأمريكي السليبي، أشار السفير الأمريكي دايلون Dillon إلى موافقة الولايات المتحدة الأمريكية على الحلول الليبرالية المقدمة من طرف فرنسا والمتعلقة بالجزائر والمتمثلة في الإصلاحات وكان ذلك في تصريح رسمي في شهر ماي من عام 1956⁽¹⁾ وهذا ما أكد مرة أخرى على التحفظ السياسي الأمريكي تجاه المبادرات الفرنسية لحل القضية الجزائرية سياسيا عام 1957، وقد عبّرت الإدارة الأمريكية عن أسفها لتشبث الحكومة الفرنسية بفكرة الجزائر الفرنسية⁽²⁾.

لقد تم إعلام الحكومة الفرنسية بذلك إثر الزيارة التي قام بها رئيس الحكومة الفرنسي غي موللي Guy Mollet إلى الولايات المتحدة الأمريكية في شهر أفريل من عام 1957⁽³⁾

إن غياب أي مبادرة فرنسية سريعة لحلّ القضية الجزائرية وتماطلها في ذلك وتسارعها إلى دعم وجودها العسكري في الجزائر، جعل مصداقيتها تزداد في الانخفاض بين الدول والشعوب المحبة للسلام والأمن الدوليين، وهذا ما أثار حفيظة الولايات المتحدة التي تربطها علاقات وطيدة مع بعض الأنظمة العربية التي تبنت القضية الجزائرية، وعلى رأسها المملكة العربية السعودية، ففي إطار الجامعة العربية طالبت الدول العربية من الولايات المتحدة الأمريكية حليفة فرنسا في شهر ماي من عام 1957 الضغط على الحكومة الفرنسية لإيجاد حلول سريعة وموضوعية وبناءة للقضية الجزائرية.⁽⁴⁾

لقد انتهجت الولايات المتحدة الأمريكية تجاه القضية الجزائرية سياسة الكيل بمكيالين فتارة تثير حفيظة حليفتها فرنسا سياسيا وتارة أخرى ترضيها عسكريا بدعم العسكري ضد الثورة.⁽⁵⁾

أصبحت القضية الجزائرية محل اهتمام الولايات المتحدة الأمريكية خاصة بعد أن استطاعت جبهة التحرير الوطني إقناع الحكومة التونسية بضرورة تأسيس قواعد خلفية للثورة التحريرية في أراضيها، وهذا في ظل الأزمات التي شهدتها الحدود الجزائرية-التونسية

(1) Yves, Courrière: La guerre d'Algérie (1954-1957), éditions Robert Laffont, Paris 1990, P.913.

(2) HARTMUT: Op.cit. P.110.

(3) حول فعوى الزيارة التي قام بها رئيس الحكومة الفرنسي غي موللي للولايات المتحدة الأمريكية في أفريا 1957، انظر: Le monde, 16 Mai 1957, P.7.

(4) HARTMUT: Op.cit, P.111.

(5) المجاهد، العدد 14 بتاريخ 15 ديسمبر 1957، ص: 3.

ابتداء من صائفة عام 1957⁽¹⁾، لذلك فإن الحرب التي خاضتها فرنسا في الجزائر ابتداء من عام 1954، أصبحت حقيقة ملموسة في تأثيرها على الأوضاع الداخلية لكل من تونس والمغرب الأقصى وهو ما دفع حكومة الولايات المتحدة الأمريكية في الإسراع إلى حماية أنظمتها تعتبرها حليفة للغرب والرأسمالية، في حين كانت فرنسا تعتبر هذه الدول عبارة عن قواعد خلفية للثورة الجزائرية وبالتالي فإنها تهدد وجودها في الجزائر، وهذا ما جعل الولايات المتحدة تسرع في إبلاغ كل الأطراف رغبتها في التدخل لحل القضية.⁽²⁾

كانت مبادرة الولايات المتحدة الأمريكية في دعم الأنظمة التي تعتبرها حليفة للغرب الرأسمالي وعلى رأسها تونس برئاسة الحبيب بورقيبة هو تقدم الدعم الحربي لها الذي استفادت منه تونس ما بين أكتوبر ونوفمبر عام 1957، وكان هدف الولايات الأمريكية من دعمها العسكري لتونس هو تمكينها من استقرار السياسة الداخلية للرئيس بورقيبة، وإثبات نية الولايات المتحدة في ربط أواصر الصداقة مع تونس، وفي المقابل استنكرت فرنسا ذلك على أساس أن هذه الأخيرة فتحت قواعد لجيش التحرير في أراضيها، للقيام بعمليات عسكرية ضدها، وهذا ما دفعها في الوقت نفسه إلى مطالبة الولايات المتحدة الأمريكية باستفسارات حول موضوع تسليم الأسلحة إلى الحكومة التونسية، وكذلك قضية المساعدات العسكرية.⁽³⁾

إن تطور الأحداث السياسية، وعدم استقرارها في الساحة الفرنسية حيث تساقطت الحكومات الواحدة تلو الأخرى، بسبب قوة الثورة عسكريا في الداخل وانتصارها سياسيا في الخارج، دفع الولايات المتحدة الأمريكية إلى مراجعة مواقفها السياسية فقط، تجاه القضية الجزائرية، ففي جانفي من عام 1958 استقبل موظفون سامون في كتابة الدولة الأمريكية وفدا رسميا عن جبهة التحرير الوطني الجزائرية، وكان ذلك لأول مرة منذ تدويل القضية الجزائرية عام 1955⁽⁴⁾، وفي نفس السياق تلقى السفراء الأمريكيون في العديد

(1) Henri Le Mire: **Histoire militaire de la guerre d'Algérie**, éditions Albin Michel, Paris 1982, P.195.

(2) HARTMUT: Op.cit, P.112.

(3) بتاريخ 28 أكتوبر 1957 تم عقد اتفاق بين كل من فرنسا من جهة والدول الأنكلوساكسونية وهي الولايات المتحدة وبريطانيا حول قضية الضمانات المتعلقة بالأسلحة المقدمة إلى الحكومة التونسية حتى لا تحول إلى يد مكتب جبهة التحرير الوطني الجزائرية الكائن مقره في تونس، انظر في ذلك: جريدة الإكسپريس P.5 L'Express du 21 Novembre 1957.

(4) حسب ادعاءات وكالة الأنباء الفرنسية باعتبارها لسان حال الحكومة الفرنسية الرسمي أن لقاءات أعضاء جبهة التحرير بالسفراء والقناصل الأمريكيين، بناء على أوامر حكومتهم، وكلك الزيارة التي قام بها وفد عن جبهة التحرير للولايات المتحدة في جانفي 1958، لا تدخل في الإطار الدبلوماسي الرسمي، حول الموضوع أنظر ما يلي:

France observateur du 27 février 1958, p.4, et aussi le Monde du 31 janvier 1958, P.3

من الدول أمرا من حكومتهم يخول لهم الدخول في اتصالات مع ممثلي جبهة التحرير الوطني الجزائرية،⁽¹⁾ وهذا يعني بالدرجة الأولى أن الولايات المتحدة الأمريكية أدركت أن مزاعم حليفها فرنسا في القضاء على الثورة واستتباب الأمن داخل الجزائر أكذوبة لم تنطل عليها، وبالتالي لابد من محاولة كسب ممثلي الشعب الجزائري، حتى لا تسقط الثورة في أحضان الشيوعية، وتصبح بالتالي خطرا يهدد مصالحها في منطقة المغرب العربي، ومن جهة أخرى كانت فرصة لجبهة التحرير الوطني لكشف الحقائق التي قامت من أجلها الثورة الجزائرية والمتمثلة في تصفية الاستعمار كبند أساسي من بنود ميثاق الأمم المتحدة الذي كانت الولايات المتحدة الأمريكية من الدول الأولى التي وضعت بنوده ووافقت عليها في إطار منظمة الأمم المتحدة.⁽²⁾

إن خطورة الأوضاع وتأزمها بين إدارة الاستعمار الفرنسي والحكومة التونسية بسبب المواقف المتباينة حول القضية الجزائرية دفعت بالحكومة الفرنسية الاستعمارية إلى الاعتداء على السيادة التونسية بضرب أراضيها، حيث تعرضت قرية ساقية سيدي يوسف الحدودية إلى هجوم جوي كبير أسقط العديد من الشهداء الأبرياء وكان ذلك في فبراير من عام 1958،⁽³⁾ هذا الاعتداء ألهمجي الفرنسي على السيادة التونسية، زاد من تيقن الولايات المتحدة الأمريكية في ضعف السياسة الفرنسية في مواجهة القضية الجزائرية وعجزها في إيجاد حلول سلمية لها، من خلال اعتمادها على القوة العسكرية من جهة وسياسة الكرسي الشاغر في جلسات الأمم المتحدة من جهة ثانية.⁽⁴⁾

هذا التطور الخطير في العلاقات التونسية - الفرنسية، خاصة بعد مجازر ساقية سيدي يوسف دفعت بالحكومة التونسية إلى المطالبة بردع الخطر الفرنسي من خلال تدخل الأمم المتحدة في حلّ المشكل الحدودي، وهذا ما سمح مرة أخرى للولايات المتحدة من تقلد

(1) HARTMUT: Op.cit, P.111.

(2) ج.ب.د روزيل: التاريخ الدبلوماسي، تاريخ العالم من الحرب العالمية الثانية إلى اليوم، تعريب نور الدين حاطوم، دار الفكر، دمشق 1978، ص: 111 - 112.

(3) حول العدوان الفرنسي على المدينة الحدودية ساقية سيدي يوسف انظر: جريدة المجاهد، العدد 22، بتاريخ 15 أبريل 1958. وكذلك: عمر بوضربة النشاط الدبلوماسي للحكومة المؤقتة 1959/58 رسالة ماجستير في تاريخ الثورة، قسم التاريخ كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية، جامعة الجزائر 2002، ص: 48.

(4) كانت سياسة الكرسي الشاغر التي انتهجتها فرنسا قد بدأت مع ممثلها في هيئة الأمم المتحدة السيد بيبي الذي كان يشغل منصب وزير الخارجية والذي امتنع عن المشاركة في دورة أكتوبر 1955 للجمعية العامة للأمم المتحدة، مسجلا انسحابه منها، انظر في الموضوع: فوزية بوساك: "الثورة الجزائرية في المحافل الدولية" مجلة الذاكرة، السنة 2، العدد 3، الجزائر 1955، ص: 163.

مشروع عرف بالمساعي الحميدة للأنكلوساكسون، مع بريطانيا والذي أعلن عنه رسمياً المكلف بقضايا الشرق الأوسط، السيد جيمس ردشارد، هذا المشروع الذي أَرْضَى الرئيس التونسي الحبيب بورقيبة وبالتالي تخلى عن فكرة تدويل المشكل الحدودي⁽¹⁾.

إن المهمة الأنكلو ساكسونية التي كانت تعني رسمياً الأزمة الفرنسية- التونسية الخاصة بخرق الحدود، حافظت لفرنسا على حقوقها في الأراضي التونسية، دون أن تدوّل الأزمة حتى لا تكون هناك فرصة لتدويل القضية الجزائرية.

دفعت أوضاع المغرب العربي الداخلية وعلى وجه الخصوص القضية الجزائرية بتفاعلاتها مرة أخرى الولايات المتحدة الأمريكية إلى مناقشتها مع الحكومة التونسية، التي تلقت الضمانات الكافية من الإدارة الأمريكية من أجل دعم حلّ تفاوضي، في وقت كانت الأوضاع الداخلية لفرنسا تمر بمرحلة صعبة جداً أمام عجز النظام الفرنسي الاستعماري في وضع حدّ للكفاح المسلح للشعب الجزائري ونضاله السياسي في المحافل الدولية⁽²⁾ الذي استطاع إقناع العديد من الشعوب والحكومات بعدالة قضيته وتزايد مساندتها في قارات العالم.

إن الوضع الداخلي المتأزم الذي كانت تعيشه فرنسا، كان وراء اعتلاء الجنرال شارل دي غول سدة الحكم كمنقذ لفرنسا من ورطتها في الجزائر، وكان ذلك في أول جوان 1958⁽³⁾ على إثر الانقلاب العسكري الذي قام به الجنرالات في 13 ماي 1958⁽⁴⁾، ونظراً لسمعته بين الدول فقد حاول بسياسته تقزيم الثورة، والتقليل من الضغط الدولي على بلاده بسبب القضية الجزائرية، هذه المستجدات دفعت بحكومة الولايات المتحدة الأمريكية إلى دعم المبادرات الرامية إلى حلّ القضية الجزائرية إقليمياً، معتمدة على تصريحات دي غول القائلة بإقامة حكم ذاتي للجزائر، وكذلك حق تقرير المصير⁽⁵⁾، وفي نفس الوقت لم تتوقف عن دعم النظام التونسي.

(1) انطلق مشروع المساعي الحميدة في 5 مارس 1958، في إطار المبادرة الأمريكية- الأنكليزية

انظر: Le Monde du 5 Mars 1958 وكذلك HARTMUT: Op.cit, P.112 .

(2) حول نضال الشعب الجزائري في المحافل الدولية، انظر: أحمد سعيود: العمل الدبلوماسي لجهة التحرير الوطني، رسالة ماجستير في تاريخ الثورة، قسم التاريخ الجزائر 2002، الفصل الثالث، ابتداء من ص: 96.

(3) Bernard Droz et Evelyne Lever: Histoire de la guerre d'Algérie 1954-1962, éditions du Seuil, Paris 1982, P.180.

(4) Pierre Montagnon: La guerre d'Algérie, genèse et engrenage d'une tragédie, éditions Pygmalion, Paris 1984, pp.255-256.

(5) حول فكرة تقرير المصير التي نادى بها رئيس الحكومة الفرنسي الجنرال ديغول، انظر بالتفصيل:

DROZ et LEVER: Op.cit, pp.220-221.

لقد أدى قبول الرئيس الفرنسي دي غول عام 1961. مبدءاً المفاوضات مع الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية إلى زيادة إنفتاح حكومة الولايات المتحدة الأمريكية على ممثلها عن طريق سفرائها في العديد من دول العالم وهذا ما حدث لسفيرها في العاصمة التونسية، الذي استقبل رسمياً وفداً عن الحكومة المؤقتة وكان ضمن الوفد كل من محمد يزيد وعبد الحفيظ بوصوف، حيث تناول الطرفان مستقبل العلاقات بين الولايات المتحدة الأمريكية والحكومة الجزائرية المستقلة مستقبلاً، وقد عملت الحكومة الأمريكية على استمرارية اللقاءات بينها وبين ممثلي الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية.⁽¹⁾

إن المواقف السياسية للولايات المتحدة الأمريكية المتذبذبة تجاه القضية الجزائرية لم تكن في صالح القضية بالدرجة الأولى لأن الحكومة الأمريكية لم يكن من مصلحتها أن تستقل الجزائر عن فرنسا بقوة السلاح، لذلك تجلّى دعمها السياسي لفرنسا منذ بداية طرح القضية الجزائرية على منظمة الأمم المتحدة التي كان موقفها سلبياً لكونها كانت تحت الهيمنة الأمريكية، رغم قوة الاتحاد السوفيتي الذي التزم الحياد قصد كسب فرنسا إلى صفه في مواجهة غريمة الولايات المتحدة، والتي بدورها دعمت فرنسا دعماً مطلقاً ابتداءً من أول جلسة طرحت فيها القضية الجزائرية وكان ذلك عام 1955،⁽²⁾ هذه السنة التي شهدت التهديدات الأمريكية ضد أية محاولة تهدف إلى تدويل القضية الجزائرية، لكن هذا الموقف الصارم ضد القضية الجزائرية تحوّل مع نهاية عام 1957 إلى التهديد بالتخلي عن دعم فرنسا إذا ما لم تغير سياستها، وهذا الموقف عبّر عنه آنذاك رئيس الدبلوماسية الأمريكية كابوت لودج CABOT LODGE، فبعد أن دعم سابقاً مواقف فرنسا لدى اللجنة السياسية للجمعية العامة للأمم المتحدة، ضد تدويل القضية الجزائرية صرّح عام 1959 بعدم التصويت ضد قرارات الكتلة الأفروآسيوية داخل الأمم المتحدة المتعلقة بالقضية الجزائرية⁽³⁾.

(1) أرجع الكاتب هارتموت HARTMUT التقارب بين الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية والولايات المتحدة الأمريكية إلى الضمانات التي أكدها الحكومة المؤقتة لمرحلة ما بعد الاستقلال في حصول حكومة واشنطن على إمتيازات كبيرة خاصة البترول.

انظر في ذلك: HARTMUT: Op.cit, P.112 .

(2) يعود الفضل في طرح القضية الجزائرية لأول مرة على الجمعية العامة للأمم المتحدة إلى مندوب المملكة العربية السعودية أحمد الشقيري، على الرغم من وجود السعودية تحت المظلة الأمريكية خاصة وأن هذه الأخيرة دعمت حليفتها في الحلف الأطلسي فرنسا

انظر في ذلك: Le Monde du 20 juin 1956, P.4.

(3) جريدة المجاهد، العدد 78، بتاريخ 3 أكتوبر 1960، ص: 6.

وعلى الرغم من التحذيرات الصارمة التي أصدرتها الحكومة الأمريكية لفرنسا، إلا أنها تراجعت عن سياستها المعارضة لها تجاه القضية الجزائرية وأعلنت عن دعمها للموقف الفرنسي خلال انعقاد جلسات الأمم المتحدة⁽¹⁾، والظاهر أن هذا التراجع كان نابعا من ضرورة تقديم الدعم السياسي لفرنسا لتبقى كقوة فاعلة في صد أي توسع شيوعي في أوروبا، وكذلك حتى لا يتم تدويل القضية الجزائرية ومنع أية محاولة تصب في هذا المنحى، وهذا ما حدث فعلا في ربيع عام 1960 حيث أكدت الإدارة الأمريكية على موقفها المؤيد للسياسة الفرنسية في الجزائر من خلال معارضتها المطلقة لمحاولات الكتلة الأفروآسيوية في منابر الأمم المتحدة الرامية إلى تدويل القضية الجزائرية.⁽²⁾

لقد استمرت المشاورات بين حكومة الولايات المتحدة الأمريكية وحكومة الاحتلال الفرنسي عبر مراحل تطور القضية الجزائرية، والتي احتلت حيزا كبيرا وأخذت قسطا وافرا من اهتمام الحكومتين كذلك، بداية من الزيارة الرسمية التي قام بها آنذاك رئيس الحكومة الفرنسية مانديس فرانس إلى واشنطن وطلب فيها من السلطات الأمريكية أن تلعب دورها في الضغط على الحكومات العربية لإيقاف دعمها للقضية الجزائرية،⁽³⁾ وهذا ما أفضى طابع التكنيف في العلاقات بين الدولتين ابتداء من ربيع عام 1956، حيث كانت فرنسا ترغب في الحصول على دعم قوي من طرف الولايات المتحدة في منظمة الأمم المتحدة، بعد أن قام رئيس حكومة الاحتلال الفرنسي وبعض أعضاء حكومته، بعرض مطالبهم حول القضية الجزائرية على حكومة واشنطن.⁽⁴⁾

لقد كان هدف فرنسا من هذه المحاولات ربط مصير الجزائر بمصير الكتلة الغربية بزعامة الولايات الأمريكية، وهذا يُجبرها على تقديم دعمها الحربي لفرنسا، الذي يدخل في إطار الواجبات الملزمة على الولايات المتحدة تجاه حليفها فرنسا، وقد تجلّى هذا الموقف ما بين 1955 و 1956، ورغم الدعم المادي والمعنوي المقدم من طرف حكومة واشنطن لفرنسا، لم يمنعهما من توجيه انتقادات غير رسمية للمبادرات الفرنسية التي لم تكن إلا لذر الرماد في العيون، وهي الانتقادات التي وجهت خلال عامي 1957 و 1958.⁽⁵⁾

(1) جريدة المجاهد، العدد 24، بتاريخ 24 ديسمبر 1958، ص: 11.

(2) جريدة المجاهد، العدد 24 المصدر السابق، نفس الصفحة.

(3) HARTMUT: Op.cit, P.113.

(4) Ibid

(5) هذه الانتقادات اعتبرتها جريدة المجاهد لسان حال جبهة وجيش التحرير الوطنيين مجرد تضليل للرأي العام الدولي وتعبّر على موقف الولايات المتحدة الأمريكية المانع.

- انظر في ذلك: جريدة المجاهد، العدد 17 بتاريخ 1 فبراير 1958، ص: 4.

مع انخفاض حدة الضغط الأمريكي على القضية الجزائرية، بدأت حكومة واشنطن تقف على مواطن الضعف المتنامي في حكومة الجمهورية الرابعة عامي 1957 و1958، مما دفعها إلى مراقبة الأوضاع الداخلية لفرنسا والقضية الجزائرية بصورة مباشرة دون أن تتسرع في اتخاذ أي قرار قد ينعكس سلبا على مصالحها في المنطقة، وهذا ما ميز ربيع عام 1958، ففي الوقت الذي قامت فيه حكومة باريس بتغيير نية المحاور الأمريكي السيد مارفي لحضور إحدى جلسات الجمعية الوطنية الفرنسية، أكد الرئيس الأمريكي إيزنهاور على ضرورة العودة إلى السلم في إفريقيا الشمالية لارتباط مصالح بلاده بالمنطقة، وهذا ما أكدته الرسالة التي أرسلها إلى رئيس الحكومة الفرنسية في أوج أزمتها السياسية الداخلية آنذاك،⁽¹⁾ وهو نفس التوجه الذي عبّر عنه أيضا السيد دلاس DULLES، في إحدى التجمعات الشعبية الأمريكية في سياتل SEATTLE وواشنطن WASHINGTON حيث أكد بدوره أن عام 1958 سيكون آخر عام للحرب في الجزائر، وأن الولايات المتحدة الأمريكية لن تغير نيتها في طرح القضية الجزائرية أمام منظمة الأمم المتحدة، حسب ما تمليه الاعتبارات القانونية.⁽²⁾

هذه التصريحات الصادرة عن حكومة واشنطن أثرت بشكل مباشر على الحكومة الفرنسية آنذاك التي كانت تعتبر الولايات المتحدة الأمريكية بمثابة المدافع عن طروحاتها سياسيا في أكبر منظمة دولية، والممول الرئيسي لها عسكريا، وبقيت تداعيات هذه السياسة الأمريكية الجديدة إلى ما بعد وصول الجنرال دي غول إلى سدة الحكم، وأصبحت القضايا ذات الأولوية في صميم المشاورات التي قامت بها حكومة باريس مع حكومة واشنطن، وفي هذا الصدد قام الرئيس الفرنسي شارل دي غول بإعلام الرئيس الأمريكي شخصيا بمبادراته في 16 سبتمبر من عام 1959، والمتعلقة باعتراف الرئيس الفرنسي بحق الجزائريين في تقرير مصيرهم.⁽³⁾

إن رفض الولايات المتحدة الأمريكية دعم المواقف الفرنسية تجاه القضية الجزائرية في منظمة الأمم المتحدة عام 1959، قلّص إلى حدّ كبير المشاورات بين الحكومتين حول نفس المسألة، ومن جهة أخرى لم تستطع فرنسا وضع حدّ للسياسة الأمريكية الجديدة التي بإمكانها أن تقلص حظوظ فرنسا في جلسات الجمعية العامة للأمم المتحدة ومجلس الأمن الدولي الذي تنتمي إليه الدولتان.⁽⁴⁾

(1) حول مضمون الرسالة انظر في ذلك: Le Monde du 13 avril 1958, P1.

(2) HARTMUT: Op cit, P.144.

(3) ibid, P.114.

هذه المستجدات من شأنها أن تؤثر على العلاقات بين الطرفين العضوين في الحلف الأطلسي بين قوة عظمى مهيمنة وهي الولايات المتحدة الأمريكية، وشريك مميز هي فرنسا، وبالتالي فإن ما اكتسبته فرنسا في المنظمة الدولية من تأييد بعض الدول التي تدور في فلك الولايات المتحدة الأمريكية يعود لهذه الأخيرة بالدرجة الأولى، وقد أصبحت هذه المكانة التي احتلتها فرنسا معرضة للانهيار إذا ما أقدمت حكومة واشنطن على رفع حصانتها عن فرنسا داخل المنظمة الدولية.

إن الموقف الرسمي الأمريكي وفرّ لفرنسا إمكانية حلّ القضية الجزائرية بالطرق السلمية، وهذا حتى يتسنى للدول المجاورة للجزائر، والتي كانت ترى فيها حكومة واشنطن أنها دول حليفة وهي تونس والمغرب الأقصى وبالتالي فإنه لا بد من استتباب الاستقرار في هاتين الدولتين إذا ما بادرت فرنسا إلى الاعتماد على الحلول السلمية وليس العسكرية، وعلى هذا الأساس فإن أصحاب القرار في السياسة الأمريكية كانوا يرون أنه على فرنسا تقديم تنازلات، ولو تطلب ذلك الضغط عليها، حفاظا على مصالحها ومصالح الغرب في المنطقة.⁽¹⁾

لقد كانت معارضة الولايات المتحدة لكل المحاولات الرامية إلى تدويل القضية الجزائرية من جانب آخر، عندما تركت حكومة واشنطن هامشا محدودا لفرنسا للمناورة تجاه القضية الجزائرية، وحتى في مضايقتها للثورة في الداخل، حيث منعتها من الضغط على الرأي العام الدولي المساند للقضية الجزائرية ومواجهة نشاط جبهة التحرير الوطني الجزائرية في الخارج، وكذلك منعها من توجيه ضربات عسكرية للقواعد الخلفية المتمركزة في الخارج وعلى وجه التحديد في كل تونس والمغرب الأقصى،⁽²⁾ وبذلك تكون الولايات المتحدة الأمريكية تركت المسألة الجزائرية مفتوحة، مما أدى بهذا الموقف إلى عدم إمكانية فرنسا من فرض حلول فرنسية محضة دون إشراك جبهة التحرير الوطني الجزائرية الممثل

(1) لقد أكد الرفض الأمريكي في دعم فرنسا في الأمم المتحدة الصحفي الأمريكي الشهير ولترليمان في إحدى مقالاته وقد نقلتها جريدة المجاهد آنذاك جاء فيها مايلي:

"إذا كان المعنى الحقيقي خطب السيد دوبري هو مطالبتنا بإطلاق يده في الجزائر أو بعبارة أخرى أن يمدد الحلفاء بتأييد مطلق فإننا نقول للمستمر دوبري بأن هذا الشرط مستحيل تماما الاستجابة إليه..." انظر المجاهد، العدد 50، بتاريخ 7 سبتمبر 1959، ص: 2.

(2) هذا الموقف الأمريكي المفاجئ عبّرت عنه جريدة لومند Le Monde الفرنسية بقولها: "منذ الآن يمكننا أن نتأكد من أن أمريكا لن تؤيدنا بصوتها في الأمم المتحدة فحسب بل وأيضا بخدمة الدول التي تؤثر عليها في كوايس الأمم المتحدة..." انظر في ذلك: جريدة المجاهد، العدد 13 بتاريخ 1 ديسمبر 1957، ص: 6.

(3) HARTMUT: Op.cit, P.115.

الشرعي والوحيد آنذاك للشعب الجزائري في كفاحه المسلح ونضاله السياسي،⁽¹⁾ من أجل استرجاع الاستقلال المغتصب عام 1830.

لقد أكد موقف الولايات المتحدة لفرنسا تجاه القضية الجزائرية أنه حان لهذه الأخيرة أن تفكر في وضع الجزائر ما بعد الاستعمار، مادامت المسألة مسألة تصفية استعمار، وبالتالي فإنه من مصلحة الغرب والولايات المتحدة الأمريكية، أن تتصرف فرنسا على الشكل الذي فعلته في القطرين الشقيقين تونس والمغرب الأقصى في العمل على إرساء نظام يخدم مصلحة الرأسمالية بالدرجة الأولى في جزائر ما بعد مرحلة الاستعمار.⁽²⁾

هذا الموقف الأمريكي كان وراء الزيارة التي قام بها الرئيس الفرنسي شارل دي غول لواشنطن عام 1960، التي أكد خلالها على أخذ انشغالات الأمريكيين بعين الاعتبار، حيث أقر رسمياً إلغاء حق المتابعة العسكرية للمجاهدين الجزائريين في المناطق الحدودية لجزائر الجزائر، كما أعطى الرئيس الفرنسي للأمريكيين كذلك ضمانات تخص القضية الجزائرية.⁽³⁾ وهذا ما لم يرض القادة العسكريين الفرنسيين وعلى رأسهم قائد القوات الفرنسية في الجزائر الجنرال شال صاحب المشروع المنسوب إليه، وكذلك الخط الجهنمي المعروف بخط شال حيث تمت إقالته من على رأس القيادة، وهذا قبل توجه الرئيس الفرنسي إلى واشنطن.⁽⁴⁾

وما لاشك فيه فإن موقف الولايات المتحدة الأمريكية تجاه القضية الجزائرية لم يكن في صالحها رغم معارضته للسياسة المطبقة من طرف حكومة باريس، وحتى الخطاب السياسي الأمريكي وإن جاء مدهانا للقضية الجزائرية إلا أنه في الأصل جاء ليخدم المصلحة الأمريكية في المنطقة، فالسيناتور الديمقراطي جون كينيدي الذي كان عضواً في لجنة الشؤون الخارجية، ألقى في جويلية من عام 1957 خطاباً أمام أعضاء الكونغرس الأمريكي حول مواقف بلاده من قضايا تصفية الاستعمار والتحرر في العالم، ولكنه ما إن تولى الحكم عام 1961 إلى غاية 1963 حتى تغير خطابه الحماسي وأصبح يتمشى طبقاً لمصالح بلاده بالدرجة الأولى وما جاء في خطابه ما يلي:

(1) DROZ et LEVER: Op.cit, P.296.

(2) جريدة المجاهد، العدد 72، بتاريخ 11 جويلية 1960، ص: 7.

(3) HARTMUT: Op.cit, P.116.

(4) إن معارضة شال لسياسة ديغول خاصة خطابه في 4 نوفمبر الذي أشار فيه إلى فكرة الجزائر جزائرية، كانت وراء إقالته، خاصة بعد أن أبدى ديغول استعداده لفتح المفاوضات مع الحكومة المؤقتة. انظر

في ذلك: DROZ et LEVER, Op.cit, P.294.

"إن جميع المواقف التي اتخذها ممثلونا في واشنطن أو في باريس وحتى في منظمة الأمم المتحدة هي مواقف مؤلمة...، فنحن بدلا من أن نبحث عن وسيلة لوقف القتال، تركنا الفرنسيين أحرارا يستعملون ضد الثوار الجزائريين العتاد العسكري الأمريكي وبالتحديد طائرات الهليكوبتر، وبدلا من أن نعترف بأن القضية الجزائرية ما تزال مشكلة عويصة وخطيرة في منطقة الشمال الإفريقي، رحنا نعطي ثقتنا الكاملة لفرنسا لحل القضية، حتى أن سفيرنا في باريس يفتخر بأن الولايات المتحدة الأمريكية تؤيد فرنسا باستمرار عندما تعرض القضية الجزائرية على المنظمة الدولية، وعليه فإنه يجب علينا أن نعمل على أن نكون في مقدمة الأمم التي لها شرف تسيير القضايا العالمية، وأن نقيم الدليل على وفائنا بمبادئ وثيقة الاستقلال الوطني وأن نجلب احترام أولئك الذين يتهمونا بأننا نؤيد الاستعمار..."⁽¹⁾

هذه الخطابات الأمريكية الرنانة وإن حاولت جبهة التحرير الوطني استغلالها لصالح القضية الجزائرية دبلوماسيا، إلا أنها تدخل ضمن الصراع الحزبي بين الديمقراطيين والجمهوريين داخل الولايات المتحدة الأمريكية، فما إن وصل جون كيندي إلى كرسي الرئاسة في واشنطن، حتى تبين وأن السياسة العامة لواشنطن لا تتغير رغم تغير الأحزاب، ففي عهده كان الرفض الأمريكي لطرح القضية الجزائرية في الجمعية العامة للأمم المتحدة، واعتبرت واشنطن أنها قضية داخلية تخص فرنسا وحدها وهي الوحيدة المخولة لإيجاد حل سلمي لها.⁽²⁾ ورغم محاولات دي غول إبعاد هيمنة الولايات المتحدة الأمريكية عن بلاده من خلال طرحه شعار أوروبا للأوروبيين، ومن ثم التأثير على دورها الريادي⁽³⁾ إلا أن واشنطن لم تتأثر بذلك بل عمدت إلى الوفاء بالتزاماتها تجاه حليفها فرنسا، رغم إطلاعها على سير الأحداث العسكرية داخل الأراضي الجزائرية وعلى وجه الخصوص الانتصارات المتوالية للقضية الجزائرية والانكسارات المتلاحقة للحكومة الفرنسية،⁽⁴⁾ وعلى هذا الأساس تحركت الحكومة الأمريكية قبل أن تفلت منها الأمور إذا ما اتسعت رقعة المد الثوري

(1) جريدة المجاهد، العدد 82 بتاريخ 14 نوفمبر 1960، ص: 4

(2) الحل السلمي الذي تناولته السياسة الأمريكية من إيزنهاور إلى كيندي هو باب التفاوض لكن من باب التفوق الفرنسي، انظر في ذلك: جريدة المجاهد، العدد 72، بتاريخ 11 جويلية 1960، ص: 7.

(3) جاءت هذه المحاولات بعد موقف الاتحاد السوفياتي المشجع لفرنسا والمتمثل في عدم اعترافه بالحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية حول الموضوع انظر: عمر بوضربة: النشاط الدبلوماسي للحكومة المؤقتة، مرجع سابق، ص: 59.

(4) تمثلت انتصارات القضية الجزائرية في الاعترافات المتلاحقة بالحكومة المؤقتة ودعمها ماديا ومعنويا، في حين منيت الدبلوماسية الفرنسية خارجيا بإنتكاسات كبيرة خاصة في هيئة الأمم المتحدة، انظر في ذلك: بوسباك، مرجع سابق.

الجزائري بين شعوب المغرب العربي، والذي من شأنه أن يؤثر سلبا على مصالحها في المنطقة وقد يؤدي ذلك إلى فقدانها لقواعدها العسكرية في ليبيا. (1)

هذه الأوضاع دفعت حكومة واشنطن إلى التحرك في المنطقة، حيث قامت بتوجيه دعوة للرئيس التونسي الحبيب بورقيبة من لدن الرئيس إيزنهاور توجت بمفاوضات بين الطرفين، كانت القضية الجزائرية ضمن أولوياتها، وتم الاتفاق بين الطرفين بتقديم مساعدات عاجلة لتونس مقابل إقناع بورقيبة لجهة التحرير الوطني في التخلي عن الكفاح المسلح والعودة إلى الحلول السلمية مع فرنسا (2).

وبناء على أوامر الرئيس الأمريكي إيزنهاور، بادر الرئيس التونسي الحبيب بورقيبة إلى إجراء اتصالات مع القيادة السياسية في كل من المغرب الأقصى وليبيا وكذلك مع جبهة التحرير الوطني الجزائرية، عارضا عليهم المشروع الأمريكي الرامي إلى إقامة حلف جديد يضم دول المغرب العربي المستقلة بالإضافة إلى كل من فرنسا وإسبانيا وإيطاليا برعاية أنكلوساكسونية. وهذا الحلف يدخل ضمن الأحلاف الإقليمية التي يربطها الحلف الأطلس بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية، وقد تم اختيار اسم لهذا الحلف وهو حلف غربي البحر المتوسط، (3) لكن المشروع قوبل بمشروع شعبي هو مساندة الثورة الجزائرية ونصرة القضية الجزائرية العادلة.

إن فشل مشروع حلف غربي البحر الأبيض المتوسط، لم يثن من عزيمة خدام المصالح الأمريكية في المنطقة الرئيس التونسي الحبيب بورقيبة، حيث اقترح مرة ثانية على جبهة التحرير الوطني الجزائرية بتونس وقف إطلاق النار، ليتم تشكيل حكومة جزائرية فيما بعد تدبر الشؤون الداخلية للشعب الجزائري وتدخل في إطار اتحاد مع فرنسا، ليتسنى لها فيما بعد الدخول في حلف مع فرنسا بمشاركة دول المغرب العربي الأخرى، (4) وقد جعل من مبادرة بلاده في قبول مبدأ الحكم الذاتي نموذجا، طلب من الجزائريين تطبيقه، لكن جبهة التحرير الوطني رفضت هذه المبادرات (5) لتجد المشاريع الأمريكية الهدامة كلها نفس المصير وهو الفشل الذريع.

(1) هذه القواعد تعود إلى الحرب العالمية الثانية.

(2) محفوظات أرشيف الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، محضر اجتماع 03 أكتوبر 1959، صندوق رقم G 007.

(3) حول موضوع حلف غربي البحر المتوسط أنظر: HARTMUT: Opcit, P.108.

(4) عمر بوضربة: مرجع سابق، ص: 48.

(5) أكد وزير القوات المسلحة آنذاك السيد بلقاسم كريم على الضغط الكبير والمتواصل الذي فرضته الحكومة التونسية على الجزائريين لقبول المبادرات المقترحة التي تدخل في إطار النموذج التونسي انظر حول الموضوع:

وإذا كانت الولايات المتحدة الأمريكية اعتمدت طرق الضغط على الكيانات العربية لحياذها تجاه القضية الجزائرية فإنها لم تفلح في غالب الأحيان وهذا ما أثر سلباً على مكانة فرنسا سياسياً، ومن مبادرات الولايات المتحدة لتبييض سمعة حليفها فرنسا، اللقاء الذي عقده كاتب الدولة الأمريكي مع السفير السوري في واشنطن السيد فريد زين الدين، عبّر له عن انطباعات حكومته الطيبة عن حسن نوايا فرنسا في شمال إفريقيا.⁽¹⁾

2- المنظور العسكري:

إذا كان موقف الولايات المتحدة الأمريكية السياسي يتطلب منها الحنكة والمراوغة في تعاملها مع فرنسا خوفاً على مصالحها الاقتصادية بالدرجة الأولى، وكذلك في الحفاظ على ما حققته في منطقة الشمال الإفريقي من انتصارات سياسة على حساب الإتحاد السوفيتي في إطار الحرب الباردة بين الكتلتين الشيوعية والرأسمالية في العالم، فإن الوجه الثاني لهذا الموقف وهو الجانب العسكري فإنه كان عكس ذلك تماماً حيث عانت الثورة الجزائرية من الدعم العسكري المتواصل الذي كانت تقدمه الولايات المتحدة الأمريكية لفرنسا ابتداءً من عام 1955، حيث استلمت حكومة باريس في مواجهتها للثورة، دفعات من طائرات الهيلوكبتر، وقد استمر هذا الدعم إلى غاية عام 1958، مما سمح بتوسيع الأسطول الفرنسي في هذا النوع من الطائرات التي كانت تستعملها في الأراضي الوعرة كالجبال والأودية ضد المجاهدين، وقد قارب هذا الأسطول 250 وحدة منها 204 من الولايات المتحدة الأمريكية.⁽²⁾

كذلك بالنسبة للطائرات المقبلة، دعمت فرنسا قوتها الجوية بتكنولوجيا أمريكية متطورة، وبالتالي فإن تحليل وضعية العتاد الحربي الجوي الفرنسي في الجزائر يبين بأن ثلاثة أرباع 4/3 الطائرات المستعملة ضد الثورة الجزائرية عام 1957 طائرات أمريكية الصنع، وهذا ما أكدته فيما بعد الجنرال دي غول باعتباره القائد الأعلى للقوات الفرنسية في

(2) حول الموضوع أنظر بالتفصيل: مريم صغير، موقف الدول العربية من القضية الجزائرية 54-62، معهد التاريخ، جامعة الجزائر 1997، وبالتحديد الفصل المتعلق بموقف سوريا من القضية الجزائرية.

(1) عن حقائق الدعم العسكري الأمريكي لفرنسا جاء على لسان الحاكم العام للجزائر جاك سوستال (بن سوسن اليهودي) مايلي:

"لم يكن لفرنسا سوى طائرة عمودية واحدة من نوع بيل، وأما طائرات سيكورسكاى وبنان، فإن فرنسا لم تكن تصنعها أصلاً، وفي أوائل 1956 ارتفع عدد الطائرات المستعملة في حرب الجزائر، إلى 60 طائرة خفيفة و 30 طائرة عمودية من صنع أمريكي، ولم يأت شهر أوت 1956 حتى ارتفع عدد الطائرات ارتفاعاً مذهلاً، فصارت 500 طائرة و 150 هليكوبتر، وهي طائرات بين خفيفة وثقيلة، انظر في ذلك: جريدة المجاهد، العدد 20 بتاريخ 15 مارس 1958، ص: 10.

تصريحاته حول الدعم العسكري الأمريكي لفرنسا وكذلك مسئولو سلاح الجو الفرنسي الذين بدورهم أكدوا على هذا الجانب، مركزين على المشاكل التي كانت تواجههم في الحصول على العتاد الحربي من الولايات المتحدة الأمريكية، مما اضطرهم إلى التعامل مع أطراف أمريكية فاعلة أخرى لتغطية العجز العسكري الذي عانت منه فرنسا جراء حربها الإجرامية ضد الشعب الجزائري،⁽¹⁾ والظاهر أن تمسك الولايات المتحدة الأمريكية في دعمها لفرنسا لم يكن وليد الساعة إنما ظهر في حرب الهند الصينية ليرز أكثر مع الثورة الجزائرية ففي عام 1952 وصلت المساعدات إلى 1520 مليون فرنك منها 1070 مليون مساعدات اقتصادية والباقي خصص للدعم العسكري. وفي عام 1953 ارتفعت المساعدات إلى 1950 مليون فرنك منها 1030 مليون فرنك كمساعدات اقتصادية والباقي مساعدات عسكرية، وفي عام 1954 ارتفعت المساعدات مرة أخرى إلى 2730 مليون فرنك منها 1090 مليون فرنك للدعم العسكري والباقي وزع على شكل مساعدات متنوعة، وفي عام 1955 وصلت هذه المساعدات إلى 2060 مليون فرنك منها 1200 مليون فرنك للدعم العسكري والمبلغ المتبقي للمساعدات الأخرى لكن ابتداءً من عام 1956 بدأت هذه المساعدات في الانخفاض حيث وصلت في نفس العام إلى 980 مليون فرنك، منها 310 مليون فرنك للدعم الاقتصادي. أما الباقي فكان موجه إلى الدعم العسكري، وفي عام 1957 انخفضت المساعدات إلى 480 مليون فرنك منها 190 للمساعدات الاقتصادية.⁽²⁾

وهذا ما أدى إلى تسجيل عجز كبير في الميزانية العامة للحكومة الفرنسية، مما زاد في ارتفاع ديونها بسبب حربها على الشعب الجزائري. فالولايات المتحدة الأمريكية عام 1959 وصلت ديونها على فرنسا إلى 1585.4 مليون فرنك، ثم في عام 1960 كانت 1466.7 مليون فرنك. وفي عام 1961 وصلت إلى 1392.7 مليون فرنك، وهي المرحلة التي عرفت فيها المنطقة انخفاضاً في العمليات العسكرية بين الطرفين الجزائري والفرنسي بسبب دخولهما في مفاوضات رسمية، كانت حكومة الاستعمار الفرنسي في السابق ترفضها جملة وتفصيلاً.⁽³⁾

إن الأرقام المسجلة تدل على تسلسل انخفاض المساعدات الأمريكية لحكومة باريس التي ما فتأت أن خرجت من حربها في الهند الصينية وما كلفها ذلك من خسائر مادية وبشرية، أثقلت من جهة أخرى كاهل حلفائها وعلى رأسهم الولايات المتحدة الأمريكية

(1) HARTMUT: Op.cit, P.122.

(2) انظر بالتفصيل الجدول الخاص بالدعم العسكري في : HARTMUT: Op.cit, P.122.

(3) طالع الجدول الثاني في نفس المصدر، HARTMUT: Op.cit. P.123.

لتدخل في حرب أكثر ضراوة وتكلفة من سابقتها وهي حرب فرنسا في الجزائر، وقد انعكس ذلك سلبا على الأوضاع الداخلية لفرنسا رغم المساعدات اللامحدودة والتي كانت تتلقاها سواء من صندوق النقد الدولي أو الاتحاد الأوروبي والتي كانت كلها إلى جانب ما كان يصلها من حكومة واشنطن، تصب في حربها على الجزائر.⁽¹⁾

وعلى الرغم من كل ما قدمته الولايات المتحدة الأمريكية من دعم مادي ومعنوي إلا أنها لم تسلم من انتقادات بعض التيارات السياسية الفرنسية آنذاك، وعلى رأسها دعاة الجزائر الفرنسية الذين صوّوا جامّ غضبهم على حلفاء فرنسا بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية واصفين إياهم بالضعف والخوف من دعمهم لفرنسا ضد الثورة الجزائرية،⁽²⁾ كما وصل بهم الحدّ إلى اتهامهم بالتآمر على فرنسا وممتلكاتها في الجزائر، وكانت حكومة واشنطن هي المستهدفة في هذه الحملة، لكونها أعابت على فرنسا استسلامها في الهند الصينية رغم دعم الغرب لها، وهي اليوم مستاءة من سياسة فرنسا في الجزائر⁽³⁾ بحيث لم تصل إلى نتيجة إيجابية في ضم الجزائر إلى المعسكر الغربي على غرار ما حصل في تونس والمغرب الأقصى، وهذا الموقف الأمريكي هو الذي جرح الحسّ الوطني الفرنسي، فكان ردّ الفعل على النحو الذي ذكرناه سابقا، ومع ذلك فإن الإدارة الأمريكية أرادت من فرنسا أن تأخذ الدرس من حرب الهند الصينية، حتى لا تقلت الأمور في الشمال الإفريقي وأن تقوم فرنسا نفسها بحلّ المشكل الجزائري بالطرق السلمية التي تمكنها من إرغام الجزائر على أن تسير في دائرة الغرب، وتبتعد عن الهيمنة الشيوعية، وأول الحلول في نظر الولايات المتحدة الأمريكية هو الإسراع في مساعدة الجزائر اقتصاديا في إطار التعاون الذي سبق وأن طرحه مارشال، وكذلك من خلال التعامل السياسي مع القضية الجزائرية بجدية في إطار تصفية الاستعمار، بإمكان المعسكر الغربي خلق تعاون وثيق مع الجزائر المستقلة، ومن ثم تكون الأرضية خصبة في تأسيس دول شمال إفريقيا بنظام رأسمالي، تكون هي الأخرى

(1) كانت استمرارية الدعم العسكري الأمريكي للحكومة الفرنسية متواصل قصد تخفيف الضغط الذي فرضته الثورة في الداخل، انظر: جريدة المجاهد العدد 39، بتاريخ 2 أفريل 1959، ص: 8.

(2) من هذه المواقف التي أثارت حفيظة غلاة الجزائر الفرنسية، ما ذكرته العديد من الصحف الغربية منها نيويورك تايمز التي كتبت تقول: "إن الاستعمار في طريق الاضمحلال... ولهذا فإننا نتمنى أن يكون اضمحلاله سريعا في الجزائر..." انظر بالتفصيل: عبد الله شريط: الثورة الجزائرية في الصحافة الدولية، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، ج1، الجزائر 1995، ص: 377.

(3) هذا الموقف الأمريكي عبّرت عنه المجلة الأمريكية فورين إغرس بقولها: "لو منحت فرنسا الجزائر استقلالها أو حكما ذاتيا مع وعد بالاستقلال الكامل في أجل معين لأمكن ضمان حياة المدنيين، وكذلك ضمان المصالح الفرنسية في نطاق نظام جماعي.." انظر: جريدة المجاهد، العدد 15، بتاريخ 1 جانفي 1958، ص: 10.

عبارة عن حاجز منيع لتسرب الشيوعية إلى إفريقيا من بوابة البحر الأبيض المتوسط،⁽¹⁾ على الرغم من أن هذا الإجراء له انعكاسات خطيرة على النظام الاستعماري الفرنسي الذي نادى أبواقه في باريس بضرورة إبقاءه، ومن ثم إبقاء الجزائر مستعمرة لفرنسا دون غيرها.

(1) المركز الوطني للأرشيف: أرشيف الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، محفوظات وزارة الشؤون الخارجية، التقرير المؤرخ في 2 أكتوبر 1959، الصندوق رقم 5.

البيبلوغرافيا

1- المصادر والمراجع بالعربية:

- 1- أجرون (شارل روبير)، تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر، ترجمة عيسى عصفور ديوان المطبوعات الجامعية، ط 2، الجزائر 1986.
- 2- الأشرف (مصطفى)، الجزائر، الأمة والمجتمع، ترجمة حنفي بن عيسى، م و ك الجزائر 1983.
- 3- البجاوي محمد، الثورة الجزائرية والقانون، ترجمة علي الخشن، دار اليقظة العربية بيروت 1965.
- 4- بن خدة بن يوسف، اتفاقيات إيفيان، ترجمة لحسن زغدار ومحل العين جبالي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 1987.
- 5- بلاسي (أحمد نبيل)، الإتجاه العربي الإسلامي ودوره في تحرير الجزائر، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة 1990.
- 6- بوحوش عمار: التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962، دار الغرب الإسلامي بيروت 1997.
- 8- تقارير الندوة الجهوية الرابعة لكتابة تاريخ الثورة، مرحلة 1958، الخاصة بمنطقة البيض الولاية الخامسة.
- 9- تقارير الندوة الجهوية الرابعة لكتابة تاريخ الثورة المرحلة 1958، الخاصة بمنطقة بشار، الولاية الخامسة.
- 10- التقرير السنوي لأعمال الجمعية العامة لهيئة الأمم المتحدة بتاريخ (16 جوان 1957-10 جوان 1958)، للدورة الثالثة عشر.
- 11- الجابري (محمد العابد)، يقظة الوعي العربي في المغرب، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 1986.
- 12- الزيري (محمد العربي): تاريخ الجزائر المعاصر من 1942 إلى 1992، دار هومة للنشر، الجزائر 2000.
- 13- الزغدي (محمد الحسن)، مؤتمر الصومام وتطور ثورة التحرير الوطني الجزائرية 1956-1962، م و ك، 1989.
- 14- الشقيري (أحمد)، قصة الثورة الجزائرية من الاحتلال إلى الاستقلال، دار العودة، بيروت، بلا تاريخ
- 15- نايت بلقاسم (مولود قاسم)، ردود الفعل حول الثورة الملتقى الوطني الثاني لتاريخ الثورة، الجزائر، 1984.

2- المصادر والمراجع الأجنبية:

- 1- AGERON (CH-R), Les origines de la guerre d'Algérie, édition Fayard, Paris 1962.
- 2- BELHOCINE Mabrouk, Le courrier Alger le Caire (1954-1962), et le congrès de la Soummam dans la révolution, Casbah éditions, Alger 2000.
- 3- COURRIERE (Yves), La guerre d'Algérie, édition Fayard, Paris 1974.
- 4- COURRIERE (Yves), La guerre d'Algérie (1954-1957), éditions Robert Lafont, Paris 1990.
- 5- DROZ (Bernard) et LEVER (Evelyne), Histoire de la guerre d'Algérie 1954-1962, éditions de Seuil, Paris 1982.
- 6- HARTMUT (M), La guerre d'Algérie 1954-1962, la transition d'une France à une autre, le passage de la 4^{eme} à la 5^{eme} république, éditions publisud, Paris 1999.
- 7- MONTAGNON (Pierre), La guerre d'Algérie genèse et engrenage d'une tragédie, éditions hygnalion, Paris 1984.
- 8- JULIEN (Charles André), Une pensée anti-Coloniale, éditions SINDBAD, Paris 1979.
- 9- LEMIRE (Henri) ; Histoire militaire de la guerre d'Algérie, éditions ALBIN Michel, Paris 1982.
- 10- STORA (Benjamin), et DAOUD (Zahia), Ferhat Abbas une autre Algérie édition Casbah, Alger. S.D.

3 - المقالات بالعربية:

- المجاهد، اللسان المركزية لجهة وجيش التحرير الوطني، تم جمع كل لأعداد التي صدرت إبان الثورة في مجلد واحد من العدد 9 إلى العدد 127 وأعدت وزارة الإعلام عام 1984 طباعة الجريدة في أربع مجلدات بمناسبة الذكرى الثلاثين لاندلاع الثورة (1956-1957-1958-1959-1960-1961-1962)

2- المقاومة الجزائرية، لسان حال جبهة وجيش التحرير الوطني الأعداد: 2-3-4-5-6-7-8-9-10-11-12-15.

3- مجلة الذاكرة "الانطلاقة القوية لثورة نوفمبر 1954"، العدد 1، السنة الأولى 1415هـ/1994م

4- الرسائل الجامعية:

1- أحمد مسعود سيد علي، التطور السياسي للثورة الجزائرية 1960-1961، رسالة ماجستير في تاريخ الثورة، قسم التاريخ، جامعة الجزائر، 2002.

2- بديدة لزهري، التطور السياسي والتنظيمي للثورة الجزائرية 1959-1960، رسالة ماجستير في تاريخ الثورة، قسم التاريخ، جامعة الجزائر 2001.

3- بلقاسم محمد، الاتجاه الواحدوي في المغرب العربي 1910-1954، رسالة ماجستير في الحديث والمعاصر، معهد التاريخ، جامعة الجزائر 1994.

4- بوضربة عمر، النشاط الدبلوماسي للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية 1958/1959 من خلال محفوظات الثورة الجزائرية، رسالة ماجستير في تاريخ الثورة، قسم التاريخ، جامعة الجزائر، 2002.

5- سعيود أحمد، العمل الدبلوماسي لجهة التحرير الوطني من 1 نوفمبر 1954 إلى غاية 19 سبتمبر 1958، رسالة ماجستير في تاريخ الثورة، قسم التاريخ جامعة الجزائر، 2002.

6- مريم صغير: موقف الدول العربية من القضية الجزائرية 54-62، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، معهد التاريخ جامعة الجزائر 1997.